ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

The Grammatical Defect in *Sharh Al-Muhsaba* by Ibn Babshad: Collecting and Studying

Waleed Fayyad Hassan Saud Al-Jubouri

Tikrit University, College of Education for Girls

* *Corresponding author: E-mail* : alfyadwlyd08@gmail.com

***Keywords*:**
Aben Babshath
bug
name the
s bug kinds of The Grammar
Sharh Al-Mahsebah,

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	1 Sept 2024
Received in revised form	25 Nov 2024
Accepted	2 Dec 2024
Final Proofreading	25 May 2025
Available online	30 May 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The efforts of the early grammarians were combined to explain the cause of the speech of the Arabs, which is not devoid of an explanation for any of the grammatical phenomena or the structural or stylistic cause, except that the people of the grammatical craft had collected them and isolated them and attributed them to their origin and explained what effect they had on the last of the inflected and uninflected nouns, verbs and letters, so that the recipient of the students of knowledge and those working can digest the material of the grammatical explanations and their causes according to what came in the speech of the Arabs and according to the chapters that the grammarians specified or separated in their books and explanations. Ibn Babshadh derived the grammatical reason in his book, Sharh Muqaddimah al-Muhisbah, just as previous grammarians had investigated it from the speech of the Arabs and their analogies. He dealt with defining the reasons and their types in al-Muhisbah according to what is required by the statement of the reason and according to the classification of his book. Ibn Babshadh was distinguished by his scientific style, which was easy to obtain and understand for students of knowledge. The explanation of the reason came in its place and its names varied in a way that suits its scientific name and the place for which it is explained. Examples of it include the reason for compensation, lightness, and poverty, and many others. The reason was mentioned in al-Muhisbah, distinguishing implicit and implicit nouns, and it varied according to the types of grammatical conditions, in the inflected from the nominative, accusative, and genitive, and the uninflected from the nouns, verbs, and letters, which were distributed between its covers and according to their positions in the context of the text of al-Muhisbah by Ibn Babshadh.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.5.2.2025.03

العلة النحوية في كتاب شرح المحسبة لابن بابشاذ جمعًا ودراسة

وليد فياض حسن سعود الجبوري/, جامعة تكريت, كلية التربية للبنات

الخلاصة:

تظافرت جهود الأوائل من النحاة في بيان العلة من كلام العرب الذي لايخلو من تعليل لأي للظواهر الإعرابية أو العلة التركيبية أو الاسلوبية إلا وكان أهل الصنعة النحوية قد جمعوها وأفردوها ونسبوها

لأصلها وبينوا ما جاءت به من أثر على أوخر المعرب والمبني من الأسماء والأفعال والحروف, كي يستطيع المتلقي من طلاب العلم والمشتغلين من هضم مادة الشروح النحوية وعللها بحسب ما جاء في كلام العرب وعلى الأبواب التي حددها أو فصلها النحويون في كتبهم وشروحهم .

وقد استنبط ابن بابشاذ العلة النحوية في كتابه شرح مقدمة المحسبة مثلما استقصاها النحاة السابقون من كلام العرب وأقيستهم , إذ تناول تحديد العلل وأنواعها في المحسبة وبحسب مايقتضيه بيان التعليل وعلى وفق تبويب كتابه, وقد تميز ابن بابشاذ بأسلوبه العلمي الذي يسر نيله وفهمه لطلبة العلم , فجاء بيان العلة في محلها وتنوعت تسمياتها بما يلائم اسمها العلمي والموضع المعلل له, ومن أمثلتها علة العوض والخفة والافتقار وغيرها كثير , ووردت العلة في المحسبة مميزة للأسماء المضمرة وغير المضمرة, وتنوعت على أنواع الأحوال الاعرابية , وذلك في المعرب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات, والمبني من الاسماء والأفعال والحروف, والتي توزعت بين دفاتها وحسب مواضعها في سياق متن المحسبة لابن باب شاذ

الكلمات المفتاحية :العلة ,ابن بابشاذ , شرح المحسبة ااالاسم , أنواع العلل الأعراب,

المقدمة

والحمد لله المانح ماشاء ماشاء, والغافر دون الشرك بحكم المشيئة لمن أساء, والمرسل الرسل والأنبياء, وأشهد أن لا أله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله .

وجدت العلة النحوية في متون الكتب النحوية لاسيما في سياق الشروح, فمنها ما اندرج في الكتب والشروح , ومنها ما دوِنَ في كتب مستقلة, والتي استمدها النحويون من كلام العرب وأقيستهم, والعلة قبل تقييدها في الكتب توصف بأنها كامنة في طبائع العرب ونفوسهم, وقد تنوعت مسميات العلل تبعًا للموضوع الذي ترد به العلة وتعبر عنه, وقد وردت في المحسبة لابن بابشاذ على نحو بارز يعبر عن صفة الكلام التي تعلل عنه وتصفه العلة, كعلة : (الشبه, والافتقار, والمقابلة, والعوض, الخفة) وقياس النحاة وجهودهم في العلة متأصلٌ في كتب الأوائل من النحويين أمثال الخليل وسيبويه والمبرد.

وقد تنوعت العلة عند بابشاذ كما تنوعت عند سابقيه من النحويين لتأثر النحاة بمناهج بعضهم , ولتنظيم المصنف الذي بين أيدينا أثر واضح في دقة تبويبه للموضوعات إذ قسم الاسماء إلى مضمرة وغير مضمرة وظاهرة وغير ظاهرة وتنوعت بين المرفوعات والمنصوبات والمجرورات, وهذا ما تم تمييزه أو تنظيم البحث عليه . وسأتناول في البحث جانباً تعريفيًا بالمؤلف وكتابه.

أما سبب اختيار العلة في المحسبة فيعود لاهتمام المصنف بالعلة التي احتيجت لتميزها للدارس, فيتسلط الضوء على جهده في العلل مما يستهوي الدارس لدراسة العلة في كتابه والتعرف على طريقة صياغة التعليل عنده وتمكن المتعلم منها.

فما دور العلة في كتاب المحسبة ؟ وما أثره التعليمي لطالب العلم ؟ وما أثر تعداد أو تنوع العلة في المصنف ؟ وما أثرها في فهم النحو وأساليب العرب ؟

وقد تم تنظيم البحث وتقسيمه إلى مقدمة وتمهيد ثم تلا التمهيد ثلاثة مباحث , الأول : العلة في الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة من المضمرة وغيرها, والثاني: في الأفعال , والثالث: في الحروف .

أما المنهج الذي اتبعته في البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي لبيان الحكم في العلة وفق ما يذكره ويصرح به المؤلف . واقتضت طبيعة البحث الاعتماد على مصادر ومراجع ميزت العلة في متونها وموضوعاتها كالكتب الخاصة بالعلة .

التمهيد

نشأة العلة النحوية وتطورها

تباينت أقوال الباحثين في بدايات نشأة العلة النحوية إذ يرى بعضهم أنّ العلةَ تميزت نتيجة التأثر بالجانب الفقهي أي تأثروا بعلل الفقه (الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه, علي مزهر الياسري:257) . ويرى آخرون أن العلة هي نتيجة تأثر بعض النحاة بالفلسفة وعلم الكلام (النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها): د. مازن المبارك :51). ويرى فريقٌ ثالث أنها وليدة بواعث إسلامية عربية الهدف منها تقعيد وتقنين اللغة وتفسير ظواهرها (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي:41). والحقيقة أن العلة موجودة مع وجود النحو لميل الإنسان وسؤاله عن العلة .

مفهوم العلة, تعريفها لغة واصطلاحا.

أولاً: العلّة لُغةً: العِلَّة: الْمَرَض. عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلّ، وأعلَّه الله، وَرجل عليل (المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي : 94). وعلّ يعِلّ ويَعُلُّ من عَلَل الشَّراب, وقد اعتلَّ العليل عِلَّةً صعبة (تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: 80). والعلة السبب (هذا علة لهذا, أي سبب) (لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: 11/ 471) . والمعنى ها هنا أقرب المعاني اللغوية إلى المعنى الاصطلاحي.

ثانياً:العلة في الاصطلاح: هي تَغْيِير الْمَعْلُول عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ (رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي : 67). العلةُ هي :" جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء، وقيل: هي تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء (التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني : 154). ويتجاوز الأمر الحقائق اللغوية, ليصل إلى المحاكمة الذهنية (أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني: 108).

(ابن بابشاذ النَّحْوِيّ) اسمه، ولقبه، وكنيته.

طَاهِر بن أَحْمد بن بابشاذ أَبُو الحسن النَّحْوِيّ الْمصْرِيّ أحد الْأَئِمّة فِي والأعلام فِي عُلُوم الْعَرَبيّة وفصاحة اللسَان توفي بِمصر سنة تسع وَسِتّينَ وَأَرْبَعمِائة وَقيل سنة اربَع وَخمسين الوافي بالوفيات ,صلاح الدين الصفدي تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. :16 / 224).

مؤلفاته: لأبي الحسن مصنفات مفيدة تركها ابن بابشاذ وأكثرها في النحو والتي ذاع صيتها, ومن بينها وأهمها المحسبة بين شروح الكتب النحوية التي أقبل عليها الطلبة يطلبونها ويدرسونها المحسبة :25, 28, 40, 41.

موضوع الكتاب ومنهجه: يضم موضوع الكتاب قواعَد في النحو والصرف والخط ويعرضها عرضاً واضحاً بلا إيجاز مخل, أما (طريقته) فتقوم على إيراد النص ثم شرحه (المحسبة : 45).

التعليل أبن بابشاذ عند : كان يعمد في كتابه على ذكر الحكم النحوي أو الظاهرة النحوية في السياق المدروس ثم يضمن تعليله ويعلل, مثل ذلك قوله في المضمرات :وإنما كانت مبنياتٍ لشبهها بالحروف, وإنما أشبهت الحروف بافتقارها إلى غيرها من المظهرات (شرح المقدمة المحسبة :1/ 157) . فاستخلص من كلامه رحمه الله أنّ (الشبه) بين المضمرات والحروف لافتقار المتشابهينِ لغيرهما ويسري ذلك على علة **(الخفة والثقل والاحتراز والنظير والعوض).**

المبحث الأول: العلة في الأسماء المضمرة وغير المضمرة ولا ظاهرة

يضم الفصل الأول من المقدمة المحسبة بيان فصل الاسم وأنواعه وأحواله (شرح المقدمة المحسبة: 1/ 189- 190 - 191-192). أما ما يتضمنه هذا المبحث فهو أنواع الاسماء التي ذكرها ابن بابشاذ في فصل الاسماء فكان منها(الأسماء المضمرة وغير المضمرة وغير الظاهرة والتي تباينت أحوالها الاعرابية تارة بالرفع وتارة بالنصب واخرى بالجر فتم ترتيبها وفق وجوهها الاعرابية, ويلي هذا المبحث الظروف وأسماء الأفعال والتنوين, ويتلو ذلك مباحث الأفعال والحروف, بحسب ما يقتضيه وجود العلة كالاتي :

أولاً: العلة في المرفوعات

الرفع من جوه الإعراب وهو علم على معنى: فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد , وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه(المفصل في صنعة الإعراب : 37) . وهذه جملة المرفوعات التي تقدمت في فصل الكتاب .

1- المبتدأ

قسم ابن بابشاذ الأسماء المضمرة على خمسة أنواع , الأول: يكون مبتدأ فيقع بعده مرفوعًا بحق الخبر, ما لم يكن فصلًا بين معرفتين في باب كان , وظننت وأخواتها, وكل مضمر منفصل مرفوع الموضع وهو اثنا عشر مضمرًا :(**أنا, نحن أنت, أنت, أنتما, أنتم, أنتن, هو, هي, هما, هم, هن**), فهذا أول فصول الأسماء المضمرة (شرح المقدمة المحسبة 1/ 141) . ومقام الأول هو المبتدأ وهو الأسماء المضمرة , وإنما بنيت لشبهها بالحروف (شرح المقدمة المحسبة :1/ 143) .

فعليه فإنَّ علة البناء في المضمر المبتدأ هي (**علة الشبه**) أي شبه المضمر بالحرف من حيث لزوم البناء . وعلى هذا القياس من الشبه يرد في كتاب الله ومنه قوله: چ ﮓ ں ڻ ڻ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک گ چ(الحشر 22) فقس عليه من علة الشبه (شرح المقدمة المحسبة :1/ 143) .

وينسب إلى الأسماء (المضمرة، والموصولةُ) ، ونظائرُها بأنها مبنيةٌ؛ وذلك لمضارعة الحرف, والفرقُ بين ما تَضمَّن معنى الحرف، وما ضارَعَه أن مضارَعَة الحرف إنّما هي مشابَهةٌ بينهما في خاصّة من خَواصّ (شرح المفصل لابن يعيش :2/ 286) . وقد ميز غير واحد ومنهم ابن يعيش بين (المعرب والمبني) بقوله : " فإنّ قيل: كيف اختلفتْ صِيَغُ المضمرات، والأسماءُ لا تختلف صيغُها؟ قيل: لمّا كانت الأسماءُ المضمرةُ واقعة موقعَ الأسماء الظاهرة المعربةِ، وليس فيها إعرابٌ يدل على المعاني المختلفة فيها، جعلوا تغيُّرَ صيغها عوضًا من الإعراب، إذ كانت مبنيّة " (شرح المفصل لابن يعيش:2/ 294) . وهذا ما يعلل به كعلة (**العوض**) ففي بناءها وتغير صيغها عوضٌ عن اعرابها, وعلى ذلك علل أن تغير صيغها المتنوعة عوضًا من الإعراب, وهذا ما يدل على تنوع التعليل إلى علة أخرى هي علة (**العوض**) إذ إن في بنائها وتغير صيغها عوضٌ عن اعرابها .

2- الفاعل

الفاعل "هو ما كان المسند إليه, من فعل أو شبهه, مقدمًا عليه أبداً؛ كقولك: "ضرب زيدٌ " (شرح المفصل لابن يعيش : 1/ 200) . وأما النوع الثاني من المضمرات التي أفردها بابشاذ تكون فاعلًا فيقع الظاهر بعده منصوبًا بحق المفعول, ويشتمل كل مضمر متصل بفعل قد غُير له ذلك الفعل غالبًا, وهو اثنا عشر مضمرًا أيضًا, مثل قولك : (**فعلتُ الشيء, وفعلْنا, وفعلْتَ, وفعلْتِ, وفعلْتُما, وفعلْتُم, وفعلْتُنَّ, وفَعَلَ, وفعلَتْ, وفعلاَ, وفعلُوا, وفعلْنَ**), وكلها مضمرات متصلات, مرفوعات الموضع (شرح المقدمة المحسبة : 1/ 143) .

والفاعل يكون مرفوعًا فلو حلَّ محلَّه الظاهُر لكان مرفوعًا كذلك , مثل: فعل زيدُ الشيءَ, وفعلتُ الشيءَ, ويفترض ابن بابشاذ السؤال للقائل: فإن قيل: لمَ سكنت ما قبل السبعة الأول والأخير منها, ولم تسكن ما قبل الأربعة الباقية ؟ إذ يريد هنا بيان سبب بناء الفعل على السكون مع بعض الضمائر المتصلة, فيقدر

أن العلة هي علة **(ثقل)** لأنه لو لم يُسكن الحرف الذي قبل الأخير لاجتمعت أربع حركات مثل قولنا : (ضَرَبَتُ), وباجتماع الحركات الأربع في الفعل سيكون الثقل, فسكن لأجل الخفة, وكأن وجود الثقل صرف المتكلم لتركة ولزوم الخفة عبر التسكين (شرح المقدمة المحسبة :1/ 144) . إذ يسمّى التّسكين التّخفيف (المعجم المفصل في النحو العربي :2/ 1188) . أما قول المؤلف عن سبب تسكين الحرف الاخير دون غيره من أحرف الفعل

بقوله : فإن قيل: ولِمَ وجبَ لهذا الذي قبل الضمير التسكين دون الأول أو الثاني أو الرابع ؟ فالجواب على ذلك بأحوالٍ عدة :

1- إنّ الحرف الأول لا يجوز تسكينه لأنه لا يبتدأ بالساكن .

2- إنّ الحرف الثاني لا يجوز تسكينه لأنه به يعرف باب الفعل فالفعل: ضَرَبْتُ سيصير: (ضَرَبَتُ) .

3- الحرف الرابع الذي هو الضمير لا يمكن تسكينه, لأنه سيكون هناك التباس مع التاء الساكنة , فلزم التحريك دون التسكين لعلة **(اللبس)** أي يكون الفعل (ضَرَبْتُ) سيصير: (ضَرَبَتْ) وعلى هذا يلتبس مع تاء التأنيث , وهذا ما جاء في قوله : وأما الرابع فامتنع لأنه اسم على حرف واحد فلم يخل بحذف حركته, ولأنه لو أسكن لالتبس بتاء التأنيث (شرح المقدمة المحسبة :1/ 144) .

ويُرد تغير حركات الأفعال في قول المؤلف : قد غير له ذلك الفعل غالبًا, ومجمل التغيير هو إفادة الاحتراز, بقوله : احترازًا من هذه الأربعة التي لم يغير لها الفعل, أي احترز من توالي أربع متحركات بصورة عامة, فيتميز من ذلك علة **(الاحتراز)** (شرح المقدمة المحسبة :1/ 145).

وكذلك أوجب صاحب المفصل أن يحرّك الأوّل من المستقبل كما حُرّك في الماضي، فيقالَ: ذَهَبَ يَذْهَبُ، وقَتَلَ يَقْتُلُ، و" ضَرَبَ يَضْرِبُ"، فيجتمع أربعٌ متحرّكاتٌ، فاستثقلوا توالِيَ الحركات، فلم يكن سبيلٌ إلى تسكين الأوّل الذي هو حرفُ المضارعة؛ لأنّه لا يُبتدأ بساكن، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأنّه بحركته يُعْرَف اختلافُ الأبنية، ولا إلى تسكين لامه؛ لأنّه محل الإعراب من الرفع والنصب، فأسكنوا الثاني، إذ لا مانعَ من ذلك، فقالوا: يَذْهَبُ (شرح المفصل لابن يعيش :5/ 307) . والمتمعن في أساليب العرب يجد أنهم كانوا يكرهون توالي الحركات الكثيرة الذي يضعف النظام المقطعي فينتج عنه ثقل في النطق كما وصفه ابن جني (البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة : 321) .

ثانيًا: المنصوبات

جاء بيان المعنى العام للمنصوبات عند ابن الحاجب بأنَّ :" المنصوباتُ هو ما اشتمل على علم المفعولية " , وقد قسم النحاة المنصوبات إلى قسمين، أصلا في النصب، يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولا عليه، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك (شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب :1/ 294) .

1- المفعول به : وأما قولنا: وهذا النوع يكون مفعولًا وما بعده يقع مرفوعًا بحق الفاعل, وذلك هو الضمير المتصل بفعل لم يغير له ذلك الفعل, وهو اثنا عشر أيضًا, مثل :(**نفعني زيد, نفعنا, نفعك, ونفعك, نفعكما, نفعكم, نفعكن, نفعه, نفعها, نفعهما, نفعهم, نفعهن**), وكل المضمرات متصلات منصوبات بحق المفعول, والفاعل بعدها مرفوع بحق الفاعل لأنها فعل ومفعول وماقبلها فعل وفاعل, والمفعول فضلة لايلزم كلزوم الفاعل, ولذلك لم يعتد باجتماع أربع حركات فيه في قولك: نفعني, ولا في قولك: نفعنا, ولا في قولك: نفعك, وأخواته, فوقع بعدها اي المفعولات مرفوعاً بحق الفاعل, أما مجيء النون في : نفعني, وهي ليست بضمير, فقد جاءت لعلة الوقاية أي وقاية الفعل ليسلم من الكسر فيقع الكسر عليها, فتميز هنا أن النون في قولنا: (نَفَعَني) هي حرف وفي (نَفَعَنا) تكون اسماً (شرح المقدمة المحسبة :1/ 146- 147).(الدرس النحوي في كتاب شرح لامية العرب, لعبدالله بن الحسين العكبري(ت 538-616هـ):141). وحالة دخول النون لوقاية الفعل من الكسر يمكن منها استنباط علة **(علة الوقاية)** التي صرح بتسميتها صاحب الكافية الرضي عند بيانه أنواع العلل المستعملة في شرح الرضي (العلة النحوية في شرح الكافية : 52). ومجيء النون مزيدةً قبل الياء، وِقاية للفعل من الكسر, وخصَّوا النونَ بذلك، لقُرْبها من حروف المدِّ واللين (شرح المفصل لابن يعيش :2/ 347) .

2- الضمير المنفصل الواقع مفعولاً به

ويشتمل هذا النوع على الضمائر المنفصلة, وهي كل ضمير مفعول, وبلغ النوع الخامس من المضمرات اثنا عشر (**إياي, إيانا, إياك, إياكما, إياكم, إياكن, إياه, إياها, إياهما, إياهم, إياهن**) وكل هذه المضمرات منفصلات, منصوبات الموضع بحق المفعول (شرح المقدمة المحسبة :1/149- 150) . والمضمرات مبنيات كما مر ذكره, ولذلك علل ابن بابشاذ في بناء المضمرات بقوله : وإنما كانت مبنياتٍ لشبهها بالحروف, وإنما أشبهت الحروف بافتقارها إلى غيرها (شرح المقدمة المحسبة :1/ 157). فاستخلص من كلامه رحمه الله على(**الشبه**) بين المضمرات والحروف لافتقار المتشابهينِ لغيرهما (شرح المقدمة المحسبة :1/ 157) ..وإنما بنيت المضمرات، إمّا لشبهها بالحروف وضعًا، على ما قيل، كالتاء في (ضربت) والكاف في (ضربك)، ثم جرت المضمرات مجراها نحو: أنا، ونحن، وأنتما طردا للباب , وأما لشبهها بالحروف وذلك لاحتياجها إلى المفسّر ويعني الحضور للمتكلم، والمخاطب (شرح الرضي على الكافية :2/ 401- 402). (التوكيد في سورة الحشر وأثره في توجيه المعنى: 8)

ثالثاً: المجرورات

1- المضمر المجرور: ذكر المصنف رحمه الله نوعًا رابعًا ويكون مجرور الموضع, وذلك يكون في كل مضمر متصل باسم أو بحرف جر, مثل قولنا : عملي لي, أو عملك لك , أو عملهنَ لهُنَ (شرح المقدمة المحسبة :1/ 147) . وعمل الجرّ هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، وهو من خصائص الأسماء (المعجم المفصل في النحو العربي :1/ 403) .

وحروف الْجَرّ تكون موصلة للأفعال لما بعدها ، وذلك لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء, أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء(معاني النحو :3/ 5) فَتدخل مرة على الفاعل ومرة على المفعول به، مثل ذلك قولنا في الفاعل: مَا جَاءَنِي من أحد، وَالْأَصل : مَا جَاءَنِي أحد، وتدخل في المفعول، كَقَوْلِك: مَا رَأَيْت من أحد، والمعنى : مَا رَأَيْت أحدا (علل النحو : 206).

ويسأل المصنف عن إعراب قولنا: (عملنا لنا) فيجاب أن عملنا: مبتدأ , وخبره: لنا, ويستفهم عن نوع الخبر أأخبر بمفرد أم بجملة, فيجب بوجهين: الاول : إن قدرت فعلًا كان جملة , وإن قدرت اسمًا كان مفردًا, فتقدير الفعل: (عملنا استقرَ لنا) , وأما تقدير الاسم: (عملنا مستقرٌ لنا) فما الأولى في التقدير؟ فيجاب عن ذلك أن الاولى الأخف, والاخف هو الاسم الذي يكون تقديره وأمثاله من المفردات :(مستقر, كائن , واجب) (شرح المقدمة المحسبة :1/ 148-149) . ويستنبط من وصف الشارح أن العلة الأولى في التقدير هي علة **(الخفة)** فكان الإيثار تقديم الخفة على ما دونها من العلل .

رابعاً: العلة في الظروف وأسماء الأفعال والتنوين

1- العلة في الظروف المبنية

حدد ابن بابشاذ الظروف المبنية وهي: (إذْ, إذا, أمسِ, الآنَ, قَطُ) وهذه الظروف كلها أسماء لأنها مفعول فيها (شرح المقدمة المحسبة :1/ 181) .

والظروف أسماء مشكلة أيضًا لبنائها ولشبهها بالحروف ف(إذْ,إذا) بُنيا لاحتياجهما إلى غيرهما من الإضافة إلى ما بعدهما, ودل احتياج الحروف لغيرها إلى علة **(الافتقار)** (شرح المقدمة المحسبة :1/ 182) . وفسر المصنف أن بناء (أمس) لعلة تضمنه معنى ألف ولام لتعريف العهد, لأن المراد به هو الأمس المعهود الذي يلي يومك, وخص بالكسر على أصل التقاء الساكنين, وذلك لأنها حركة لا لبس فيها بالمعرب مع عدم الإضافة والألف واللام (شرح المقدمة المحسبة : 1/ 183)

أما الظرف (الآنَ) فكذلك هو مبنيٌ لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة وذلك لأن الموجودة زائدة, و(الآنَ) , وبنيت (الآنَ) على حركة لالتقاء الساكنين, الألف والنون, وكذا أُعطيت الفتحة طلبًا للخفة (شرح المقدمة المحسبة : 1/ 184). وعلة لزوم الفتح في الظرف (الآنَ) هي علة **(الخفة)**

2- أسماء الأفعال

حدد صاحب المحسبة أسماء الأفعال ومثل لها:(**صَهْ صَهٍ, مَهْ مَهٍ , إيهِ إيهٍ , وأُفِّ, وأُفٌّ, وأُفٌّ, وأُفٌّ, وأُفَّ, وأُفّاً**) وهذه كلها لغات, وفيها تخفيف فيقال فيها: (أُفْ) وتمال فيقال فيها: (أُفِّي), ولايقال غيرها وكلها أسماء وإن لم يقطع بأسميتها لتباين الاقوال , ومن علل اسميتها أنها في موضع المفعول وكذلك يلحقها تنوين التنكير وهو دليل أسميتها كما مر ذكره مثل: :(**صَهْ صَهٍ, إيهِ إيهٍ , وأُفِّ, وأُفٌّ**),

اما ورودها في الكلام فلعلة الايجاز والاختصار إذ تستعمل للواحد والاثنين والجمع المؤنث والمذكر بلفظ واحد فتقول صَهْ يازيدُ , صَهْ يا زيدان, صَهْ يا زيدون (شرح المقدمة المحسبة :1/ 184-185) . فعلل صاحب المحسبة بعلة(**الاختصار**) والايجاز في اسم الفعل دون غيره من المصادر في الكلام

وكل ما رأيته مثل:(صهْ, مهْ) مبنيًا على السكون فعلى الأصل, أما مابُني على حركة كإيهِ وأُفّ ولغاتها فلالتقاء الساكنين, وفي هذه اللغات من كسر فذلك على التقاء الساكنين, ومن فتح فلطلب الخفة, والذي ضم فللاتباع, ومن خفف(أُفْ) فلاستثقال التضعيف, ومن قال: (أُفِّي) وأمال فلأن الالف رابعة, وهي اسم , فجاز إمالتها كحُبْلَى وغيرها (شرح المقدمة المحسبة :1/ 18) . فعلل بالفتح لعلة (**الخفة**) والتخفيف في:(أُفْ) جاء لعلة (**الأستثقال**) أي استثقال التضعيف

3- التنوين وأنواعه

جاء في ارتشاف الضرب تعريف التنوين أنه : نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة , والتنوين على اقسام (ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : 2/ 667) .

وجملة التنوين خمسة: تنوين تمكين نحو: زيدٍ, وتنوين تنكير نحو: سيبويه وسيبويه آخر, وتنوين عوض نحو: يومئذٍ وساعتئذٍ, وتنوين ترنم نحو: * يا صاح, ما هاج الدموع الذرفاً *

وتنوين مقابلة : أي مقابلة المؤنث بإزاء نون في المذكر نحو: عرفاتٍ, ولا يخلو في الكلام من هذه الأقسام الخمسة تم ذكره, وأكثر هذه الأنواع وأوسعها كما ذكر سيبويه هو تنوين التمكين؛ وذلك لأن التنوين كما قال سيبويه رحمه الله : دخل الكلام علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم, وهو الواحد النكرة, كرجل وفرس (شرح المقدمة المحسبة :1/186- 187)·

وعلله سيبويه بعلة (**الأمكن**) أو علة (**الخفة**) أما تنوين التنكير في المبنيات المعارف فنحو: سيبويهِ سيبويهٍ أو عمرويهِ عمرويهٍ, فكل هذه أسماء وأصوات بُنيت بناء الاسم مع الصوت وحركت وكسرت لأصل التقاء الساكنين, فعند تنوين التنكير فالاسم مبني على حاله لا معرب كصهٍ ومهٍ , ويتلو التنكير , تنوين العوض نحو قولنا: يومئَذٍ, وحينّئذٍ, وسمي هذا التنوين عوضًا لأنه عوضٌ عن جملة, فعوض عن الظرف المضاف إليها وهو : (إذْ), وعوض منها التنوين اختصارًا (شرح المقدمة المحسبة :1/188) . فيمكن التعليل لهذا التنكير بعلة (**العوض**) ويستقيم كذلك أن تكون علة (**الاختصار**), ففي العوض اختصار الجملة . ويفسر تنوين (المقابلة) بعد عرضه آنفًا في جمع المؤنث بأن من الأسماء ما لا يلحقه تنوين المقابلة نحو امرأة إذ سُميت (مسلمات) فكان يجب ألا تنون لاجتماع علتين (التعريف والتأنيث), إلا أن العلتين لم يمنعا تنوين عرفات كما في قول الله: (فإذا أفضتم من عرفات (شرح المقدمة المحسبة :1/ 189) . فعلى ذلك تكون العلة علة (**مقابلة**) أو محاكاة بين جمعي المذكر والمؤنث .

خامسًا :العلة في أسماء لا ظاهرة ولا مضمرة

قسم المصنف الأسماء على ثلاثة أقسام : ظاهر, ومضمر, وما بينهما وهو يسمى المبهم, والغرض من الأسماء الظاهرة هو (البيان) عن ذات المسمى كزيد أو رجل, ومن الأسماء المضمرة **(الاختصار)** نحو: (هو , أنا, أنت), والغرض من اسماء الإشارة (التنبيه) نحو:(ذا , ذه وذان, وتان, وألاء), والغرض بكل واحد منها أي الثلاثة (هو, أنا, أنت) غرض صحيح لا يغني عنه الأخر (شرح المقدمة المحسبة :1/ 189). فميز ابن بابشاذ أغراضًا تعلقت بأنواع الأسماء, وهذه الأغراض ودلالته (**البيان, والاختصار, والتنبيه)** وتكون الاسماء على صور مختلفة :

1- أسماء الإشارة لا ظاهرة ولا مضمرة

ويراد بالأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة هي اسماء الإشارة, وهي خمسة: (**ذا, وذان, وتا, وتان, وأولاء)**, والغرض من أسماء الإشارة التنبيه (شرح المقدمة المحسبة :1/ 161).وأسماء الإشارة هي ما وضعت لمشار إليه وهي بدون الصفة مبهمة لصلاحيّتها لكلّ مشار إليه , وبنيتْ لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها إلى ما يبيّن ذات المشار إليه (الكناش في فني النحو والصرف :1/ 261) .

وذهب ابن السراج في الأصول إلى : " أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم يليه المضمر والعلم واحتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب وغيره يتعرف بالقلب لا غير (الأصول في النحو :1/ 26). وقد روي في أسماء الإشارة لغات مختلفة, ففي المؤنث لغتان فيقال :(تا وتي [وته] وذه وذي) وعند الوقف سكنت الهاء, وفي :(ذان, وذين) لغتان إذ تشدد النون وتخفف وتخفيفها الأصل, وتشديدها كالعوض عن المحذوف, وكذا (تان) فيها لغتان تشديد النون وتخفيفها على هذا الأصل, وعلة بنائها شبهها بالحرف وذلك لأنها تضمنت معنى حرف إشارة لا ينطق به (شرح المقدمة المحسبة :1/ 162) . ويستنبط من قول المصنف لما تقدم أن نوع العلة هي علة **(الشبه)** .

2- تشبيه المضمر بالأسماء الظاهرة

وتشبه هذه الأسماءُ الأسماءَ الظاهرة من حيث أنها وصفتْ ووصف بها, فمثال وصفك قولك : هذا الرجل قائمٌ , فالرجل صفة, ولا توصف إلا بالأجناس أو ما تنزل منزلتها, فتصغير المبهمات والوصف من خواص الأسماء فشابهتها المضمرات بهذه الأوصاف, ويمكن القول إنّ هذه من بين العلل **(علة الشبه)**, فتشابهت المضمرات بالبناء, وكذلك بالتصغير باختلاف الصيغ (شرح المقدمة المحسبة :1/ 163) .

ويمكن إجمال أوجه الشبه بين أسماء الإشارة والمضمرات على النحو الأتي :

1- أسماء الإشارة مبنية كلها, كما أن المضمرات مبنية كلها .

2- أسماء الإشارة تشابهت مع المضمرات من حيث البناء, واختلاف الصيغ , ففي اختلاف الصيغ لأسماء الإشارة شيء للمذكر, وشيء للمؤنث, وشيء لتثنية المرفوع, وشيء لتثنية المنصوب والمجرور, وكذلك المضمر .

3- أسماء الإشارة لم يفارقها تعريف الإشارة, كما أن المضمرات لم يفارقها تعريف الإضمار وإيضاحه , وهو عودها على ما قبلها, وأسماء الإشارة يفسرها ما بعدها (شرح المقدمة المحسبة :1/ 163-164) . وعلل ابن بابشاذ هنا بامتناع الجمع بين حرف التنبيه واللام إذا دخلت اللام في اسم الاشارة (ذاك) وفي (تاك) لا يجوز (هذلك) ولا (هتالك)؛ لأنَّ اللام موضوعة للبعد والهاء موضوعة للقرب فلم تجمع بينهما (شرح المقدمة المحسبة :1/ 164-165- 166). فالعلة على ذلك هي علة **(تضاد)**. وعلل الجليس بأنَّ امتناع اجتماع حرف التنبيه مع اللام فقال :" وقد يدخل هذه الأسماء حرف الخطاب تارة, وحرف التنبيه أخرى وقد يجتمعان فيها ويمتنع اجتماعهما مع اللام من قولك: (ذلك) و(تلك) استثقالًا" , وعلى ذلك فالعلة في عدم اجتماع حرف التنبيه مع اللام في أسماء الإشارة عند الجليس هي علة **(استثقال)** (ثمار الصناعة: 156) .

3- جملة المعارف

وقد علل الشارح في تقديم المضمرات على غيرها لأنها من أعرف المعارف, ثم ثنى بالأعلام لأنها أعرف من أسماء الإشارة عند النحويين عدا أبا بكر بن السراج, وثلث بأسماء الإشارة لأنها اعرف عند النحويين مما فيه الألف واللام , وكذلك ما أضيف للمضمرات أعرف مما أضيف للعلم (شرح المقدمة المحسبة :1/ 171. الأصول في النحو :1/ 26) .

4- معرفة أسماء الاستفهام

وعلل ابن بابشاذ في نفس السياق عن المشكل أو أوجه الاختلاف في أسماء الاستفهام التي عرض فيها من البناء, وامتناعها عن الألف واللام ومن التنوين ومن الإضافة عدا (أي) فالتنوين تارة يدخلها إذا قلت: أيٌّ جاءك, والإضافة تارة تدخلها إذا قلت: أيُهم جاءك , وهذه الأسماء هي : **(من, وما, وكم, وكيف, وأين, وأنى, ومتى, وأيان, وأي)**, أما دلالة كونها أسماء فتلخص في ثلاثة أوجه :

الأول: دخول حرف الجر عليها: (مِنْ مَنْ), وقوله تعالى (فيم أنت من ذاكرها).

الثاني: ابدال الاسم الظاهر منها أي اسماء الاستفهام مثل قولك: منْ جاءك أزيدٌ أم عمر, فزيد وعمر بدل من (مَنْ), ولا يبدل اسم إلا من اسم, وأمثلته كُثر.

الثالث: كل هذه الأسماء تصلح ان تكون مفعولة نحو: (منْ رأيت ؟) فموضع (من) هنا في محل نصب مفعول للفعل : رأيت, وعليه يكون مفعول مقدم (شرح المقدمة المحسبة :1/ 172- 173) .

أما ما كان مبنيًا على السكون من هذه الأسماء التسعة , أي اسماء الاستفهام, فعلة بنائه لمن يسأل , لِمَ بُني ؟ فيقال أن علة بنائه تضمنه معنى الحرف , وذلك الحرف هو ألف الاستفهام, وذلك في **(مَنْ, وما, وكم, وأنى, ومتى)** فهي مبنيةٌ على السكون(شرح المقدمة المحسبة :1/ 175) . والعلة في هذا السياق هي علة **(التضمين)** .

وفصل ابن بابشاذ حال بناء الأسماء التي لمْ تبنَ على السكون وبنيت على فتح, فالعلة أنها بنيت لتضمنها معنى الحرف, وبنيت على حركة واحدة , وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين مثل: (أينَ, وكيفَ, وأيانَ), وخصت بالفتحة دون غيرها طلبًا للخفة(شرح المقدمة المحسبة :1/ 175) .

وقد ضمن الشارح علتين في هذا المقام الأولى : علة **(التضمين)**, أما الثانية علة **(الخفة)** في تخصيص الفتحة دون غيرها .

وكذا بينَ الحاجة من مجيء أسماء الاستفهام التسعة دونما يستغني عنها بهمزة الاستفهام, فحدد أن الحاجة منها لغرض عظيم والاختصار خوفًا من الإطالة والإكثار, فلو قلت في : منْ زيد؟ أزيد فلان ؟ لجاز أن يجاب ب (لا), ثم يسأل ثانية وثالثة, أما إذا قلت: من زيد ؟ فقد اختصرت من أول وهلة وسقطت الإطالة والكلفة وكذلك بقية الأسماء (شرح المقدمة المحسبة :1/ 176) .وعلى ذلك تحققت علة **(الاختصار)** أو الخفة تلافيًا للإطالة والكلفة .

5 – الأسماء الموصولة

أما حال الأسماء الموصولة فإنما كانت مُشكلة لبنائها وشبهها بالحرف, وقد مر التعليل للشبه, ونجد علامات أسميتها في جواز كونها فاعلة أو مفعولة أو مجرورة لدخول حرف الجر عليها, ويعلل تسميتها بالموصولة, لأنها وصلت بما بعدها, ولا تستقل بنفسها, وهي محتاجة إلى صلاتها كحاجة الحروف إلى غيرها (شرح المقدمة المحسبة :1/ 177) . وبما أنها محتاجة إلى صلاتها ولا تستقل بنفسها فيمكن أن ينسب لها علة **(الافتقار)**. أما بناؤها لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى صلة, كما احتاجت الحروف لغيرها ويمكن اجتماع علتين : **(الشبه)** علة **(الافتقار)** (شرح المقدمة المحسبة :1/ 177) .

وانفردت (أي) إذا كانت موصولة بجمل فتكون معربة ؛ وذلك لأنها في نفسها متمكنة بإضافتها فبقيت على ما تستحق من إعرابها ومن هذه الجمل الأربع تقول: جاءني أيُهم أبوه منطلقٌ بالرفع : ورأيتُ أيَهم أبوه منطلقٌ بالنصب, ومررت بأيِّهم أبوه منطلقٌ بالجر فـ (أي) معربة متغيرة, والجملة بعدها جملة محكية (شرح المقدمة المحسبة :1/ 179) . ويستنبط من ذلك أن العلةَ علةُ **(التمكين)** .أما إذا وصلت بمفرد أو جملة كانت عند سيبويه مبنية على الضم لا تتغير في رفع ولا نصب ولا جر لأنها مشبهة ب (قبلُ) و(بعدُ) مثل :جاءني أيُهم أفضلُ (شرح المقدمة المحسبة :1/ 179) . وبين المصنف رحمه الله أن مما يحتاج إليه في معرفة عوائدها أي ما يقتضيه معناها في مخطوطة أخرى أن الضمير إذا كان مجرور لم يحذف, وإذا

كان مرفوع لم يجزْ حذفه, إلا أن يطول الكلام, أما إذا كان منصوبًا كنت مخيرًا إن شئت أثبته وإنْ شأت حذفته, كقول القائل: الذي ضربتُه فلانٌ, أو : الذي ضربتُ فلانٌ, وذلك لأن ضمير المنصوب فضلة في الكلام فاجتماع أربعة أشياء (الموصول, والفعل, والفاعل, والمفعول) أستثقل لاجتماع أربعة أشياء, فحذف المفعول لأنه فضلة في الكلام, وجاء في قول الله چ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ چ(الفرقان: 41) (شرح المقدمة المحسبة :1/ 181) . فاختصر بالحذف لعلة (**الاستثقال**), أي استثقال اجتماع (الموصول, والفعل, والفاعل, والمفعول), ويمكن اجتماع علة اخرى بحسب وصفه بقوله فاختصر فحذف فيندرج في ذلك علة (**الاختصار**) . والضمير العائد من الصلة إلى الموصول، على ضربين: متصل منصوب، ومتصل بالجار.

فالأول المتصل بالمنصوب كقولك: رأيت الذي رأيته. فالهاء في (رأيته) مفعول وحذفها مستحسن في الكلام. وفي القرآن لم يأت إثباتها إلا في موضعين: الأول چ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ البقرة: ٢٧٥). والثاني قوله: چ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ۀ چ الأعراف: ١٧٥) (شرح اللمع في النحو :356) . وقد جاء الإثبات على الأصل قال تعالى: {الذي يتخبطه الشيطان} وقال تعالى: {أولئك الذين آتيناهم الكتاب} وحسُن الحذف لأن الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة اسم واحد, فحذف العائد تخفيفًا (توجيه اللمع: 499, شرح المفصل لابن يعيش:4/ 117 ,معاني النحو :2/ 101) . فيمكن القول إنّ العلة ذات وجهين مترادفين هي علة (**التخفيف**) أو **الاختصار** .

البحث الثاني: العلة في الفعل

جاء تعريف الفعل على أوضاع النحويين أنه :" ما دل على حدث، وزمان ماض أو مستقبل (الإيضاح في علل النحو :52, شرح اللمع في النحو: 62). وفي المقدمة الفعل: ما دل على حدث وزمان محصل, مثل: فعل ويفعل وسيفل, وعلة لقبه بالفعل لأنه لفظ توزن به جميع الأفعال, ولُقب الفعل ليفرق بينه وبين المصدر الذي هو الحدث وهو اسم وفعل ويأتي على أوزان كثيرة مقيس وغير مقيس, وعلى العكس الافعال فتأتي أوزانها محصورة مقيسة (شرح المقدمة المحسبة :1/ 193) . وعلة التمييز بين الفعل والمصدر هي علة (**فرق**) .

وقسم ابن بابشاذ الأفعال على ثلاثة (**ماضٍ, ومستقبل, ولا ماض ولا مستقبل, وهو الحال**), والدليل على انها ثلاثية السماع والقياس (شرح المقدمة المحسبة :1/ 194) .

1- الفعل الماضي

عرّف صاحب المقدمة الفعل الماضي بأنه : ما كان مبنيًا على الفتح من غير عارض عرض له (شرح المقدمة المحسبة :1/ 194) . وابتدأ بجملة اوزان كلها ماضية وكلها مبنية لأن الماضي مبني, وبنيت على

الأصل لاستحقاقها البناء ولأن الأفعال تدل على المعاني المختلفة فأعنى اختلاف صيغها عن اعرابها, فبنيت على حركة لمضارعتها المستقبل من حيث وقوعه خبر أو صفة أو صلة أو حال أو شرط أو جزاء (شرح المقدمة المحسبة :1/ 195) ٠

وأيد المبرد هذا المعنى بقوله: فَأَما مَا كَانَ من ذَلِك على (فعَلَ) قلت حُرُوفه أَو كثرت إِذا أحَاط بِهِ معنى (فَعَلَ) , وكل مَا كَانَ فِي هَذَا الْمَعْنى وَكَذَلِكَ أَن بنيته بِنَاء مَا لم يسم فَاعله , فَهَذَا كُله مَبْنِيّ على الْفَتْح وَكَانَ حق كل مبْنى أَن يسكن آخِره فحرك آخر هَذَا لمضارعته المعربة (المقتضب:2/ 2) ٠

وجميع هذه الأوزان لا تخلو من ان تكون ثلاثية ورباعية بزيادة وخماسية بزيادة وسداسية بزيادة , ولا زيادة لهم في ذلك , وأعطي الفتحة للماضي في جميع الأوزان كلها للخفة (شرح المقدمة المحسبة :1/ 195) ٠ ولزوم الفتحة في أوزان الماضي وذلك يعود لعلة **(الخفة)** .

وتبيان قول المصنف : سوى المضاعف لامه والمعتل العين, أي أنَّ المضعفَ لا يكسر ما قبل آخره في هذه الأمثلة المجردة من الضمير المتصل بها مثل ذلك: قد شُدَّ زيد, فأصله : (شُدِدَ), فذهبت الكسر للإدغام , والمعتل العين لا تظهر فيه الكسرة أيضا مثل: بِيع المتاع فأصله:(بُيِعَ المتاع) , فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء للثقل بعد حذف الضمة من الباء (شرح المقدمة المحسبة :1/ 197) . لذلك علل بالخفة بنقل الكسر من عين الفعل إلى فائه فعلل بعلة **(الثقل)** .

ولا يكسر الفعل المضارع إذا دخلت عليه ياء المتكلم فمن شأنها ان ماقبلها مكسور, فأُلحقت نون الوقاية ليسلم الفعل من الكسر, فرقًا بينه وبين الاسم مثل: (كتَّبني وعلَّمني) (شرح المقدمة المحسبة :1/ 199) . فعلل زيادة النون للوقاية, فعلة إلحاق نون الوقاية الفعل علة **(الوقاية)** . والأفعال كلها تتصرف على خمسة أوجه إلا خمسة أفعال فإنها لا تتصرف, ويكون التصرف بالماضي, والحاضر, والمستقبل, والأمر والنهي, مثل: حَضَرَ يحضُر سيحضُر أحضُر لا تحضُر (شرح المقدمة المحسبة :1/ 203) ٠

وفصل ابن بابشاذ أنَّ العلة في تصريف الأفعال على خمسة أوجه إرادة الدلالة على المعاني المقصودة, لأن الأفعال أمثلة أتيُ بها للدلالة على الأزمنة المختلفة, ولولا ذلك لأغنت المصادر عنها, لأن المصادر تدل على الحدث, إلا أنَّ إرادة الدلالة على الزمن الماضي والحاضر والمستقبل والأمر والنهي أوجب تصريف الأفعال هذا التصرف (شرح المقدمة المحسبة :1/ 204- 205)٠

المبحث الثالث: العلة في الحرف

يعرف الحرف: أنه ما دل على معنى في غيره، نحو: من وإلى وثم وما أشبه ذلك, أي أن (منْ) تدخل في الكلام للتبعيض, أي دلالة على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك (إلى) تدل على المنتهى أي على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذا بقية حروف المعاني (الإيضاح في علل النحو: 54)٠

وعرف الحرف ابن بابشاذ وقال: الحرف ما أبان عن معنى في غيره, ولم يكن أحد جزأي الجملة, خلافًا للاسم والفعل, من نحو (منْ) (إلى) وشبهه, وقصد من الزيادة في التعريف لما كان خلافًا للحرف كالموصولات مثل: التي, وذلك احترازًا منها لأنها لا تفيد إلا بصلاتها كالحروف التي لا تفيد معنى إلا في غيرها (شرح المقدمة المحسبة :1/ 215) . فأفاد تمييز الاسم وخص الموصول منه لعلة **(الاحتراز)** , لشبهه الحرف بالموصول إذ لا يفيد معنى إلا في غيره .

أما أنواع الحروف فإنَّ وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء, وهي على ثلاثة أضرب: ضرب لازم للحرفية. وضرب كائن اسماً وحرفاً, والأول ما يعنينا في هذا المقام (المفصل في صنعة الإعراب :379). ولُقب هذا النوع حرفًا لأنه أخذ من حرف الشيء, أي طرفه, إذ كان معناه في غيره, فصار كأنه طرف له (شرح المقدمة المحسبة :1/ 215). وقسم المصنف الأسماءَ بقوله : وقسمته ثلاثة: حروف عاملة, وحروف غير عاملة, وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى, فمنها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر ما لم يكن معها «ما» , نحو: إنَّ, وأنَّ, وكأنَّ, ولكنَّ وليت, ولعلّ) وذكر علة إعمال هذه الحروف لأنها مشبهة للأفعال من جهة لفظها ومعناها, فلفظها بناؤها على الفتح, واتصال الضمير بها, شابهتْ الأفعالَ لاتصال نون الوقاية بها (شرح المقدمة المحسبة :1/216- 217) . فعلل المصنف عبر الشبه بين الحرف والفعل بعلة **(الشبه)**, وذلك لشبهها باللفظ والمعنى, واتصال النون .

وكذلك علل على غرار أوجه الشبه بين الحرف والفعل وأبانَ أن العلة في امتناع تقديم أخبار الأحرف المشبهة على أسمائها في جميع المذكور, سوى الظرف والجار والمجرور, وإنما جاز هذا خاصة في الظرف والجار والمجرور لاتساعهم في الظروف وما نزل منزلتها (شرح المقدمة المحسبة :1/ 219). وعلل المصنف تقدم الظروف بسبب علة **(الاتساع)** .وتنوع التعليل للحرف بحسب ما ورد في المحسبة وبما اقتضاه وجود العلة بحروف متنوعة وعلى الصور الأتية :

1- حروف العطف

جاء في معنى العطف أنهُ هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى, أو في اللفظ دون المعنى, فقولنا: جاء زيدٌ وعمرٌ, نجد قد اشترك الاسمان في الإعراب, فهذا هو اللفظ, أما اشتراكهما في المعنى فهو المجيء (شرح المقدمة المحسبة :2/ 429) . ويعلل بعلة **(الاعراب)** أو**(العطف)** ومع أن التعليل تباين عند أبن بابشاذ فالظاهر أن هذه الحروف وضعت لأنها تشترك بَين الشَّيْئَيْنِ فِي الْعَامِلِ فَمِنْهَا مَا لَا يُفِيد سوى التَّشْرِيك وَمِنْهَا مَا يفِيدهُ مَعَ غَيره (علل البناء والإعراب (1/ 416) .

2- حروف المضارعة الدالة على المستقبل

حدد المصنف بقوله: ومنها أربعة للمضارعة, وهي :(الهمزة, والنون, والتاء, والياء), وهذه الأربعة هي في أول الفعل المستقبل, نحو: أقومُ, ونقومُ, وتقومُ, ويقومُ, وإنما سميت هذه الحروف مضارعة؛ لأن

بها ضارع الفعلُ الأسماءَ , ولذلك أُعربتْ كأعراب الأسماء, وتعني المضارعة المشابهة، وتسمى الزوائد لأنها من حروف سألتمونيها , وعلى ذلك تكون علة تسميتها علة **(المشابهة)** (شرح المقدمة المحسبة :1/ 267, شرح نظم المقصود : 19/ 12) .

3- لا النافية للجنس

قد تُحمل بعض الأدوات على بعض كحمل (لا) النافية للجنس في عمل النصب على (إنَّ) التي للإيجاب, فالعرب تحمل الأشياء على بعضها أو على نظائرها نحو قولنا: لا غلامَ رجلٍ في الدار, كما يقال: إنَّ الرجلَ في الدار (شرح المقدمة المحسبة :1/ 278). ويعلل على ذلك بعلة **(النظير)** بين الأداتين مع توافقهما بالعمل . وتعمل (لا) عمل (إن) إلحاقاً بها, وذلك لمشابهتها إنَّ في تأكيد النفي ولتصدرهما في الكلام (شرح ألفية ابن مالك للحازمي :41/ 6) . ويمكن استنباط علة **(الشبه)** فتحتمل الاداتان في خصائصهما علتي **النظير والشبه** .

الخاتمة

استنبط ابن بابشاذ العلة بأسلوب الوصف والتحليل الذي تقدم وصفه في عرض العلة, إذ أقَّر الأحكام بما ينسجم وسياق العلل في مظانها وأهم نتائج البحث في الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة على النحو الآتي :

1- يحتاج تبيان العلة في المحسبة إلى تمييزها وهي مقرونة ببابها الذي عللت عنه لتحصيل الفائدة في بيانها .

2- يصوغ ابن بابشاذ أمثلة العلة بحسب صورها إما عن الاسماء أو الأفعال أو الحروف يسيرة ألفاظها لتأدية معنى العلة التي سِقت لها بأيسر ما يمكن كالفعل(ضرب) وبيان علته من حيث الخفة والثقل .

3- يتفق المصنف مع المذهب البصري في مسائل مختلفة في المحسبة كوجوب تقديم معمول الفعل إذا كان اسم استفهام وهو مذهب البصريين أو قول البصريين برفع مابعد إذا بفعل وليس بالابتداء وامتنع عند سيبويه لأن إذا تفيد معنى الشرط كما في قول الله (إذا السماء انشقت).

4- دقة تنظيم المصنف لأبواب المعارف في هذا الفصل وبيان أنواع الاسماء فيها , وذلك بإفراد الأسماء وتنظيمها حسب المعارف ثم الأفعال ثم الحروف .

5- تميزت أقسام البحث ومباحثه بتنوع العلل لاسيما في فصل الأسماء المضمرة والظاهرة كعلة الشبه التي كانت أكثر العلل عددا ثم الخفة, والاستثقال والاختصار والعوض والنظير والوقاية والاحتراز , ومع

تنوع العلل لدى ابن بابشاذ إلا أن سرد العلل وألقابها لم يتقدم في أول الكتاب كبعض النحاة بل ذكرتْ مع الأمثلة موزعة في أبواب الكتاب .

6- تميز الأثر التعليمي في المحسبة عبر اسلوبه وطريقة المؤلف في التمثيل بموضوعات الكتاب .

References

-Sipping the Beat from Lisan al-Arab: Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abdul Tawab: Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD

-Principles of Arabic Grammar: Muhammad Khair al-Halwani, Dar al-Atlassi, Rabat, 1983

-Principles in Grammar: Abu Bakr Muhammad ibn Sahl ibn al-Siraj al-Nahwi al-Baghdadi (d. 316 AH), investigation: Dr. Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation - Beirut, 3rd edition, 1988 AD

-Clarification of the Causes of Grammar: Abu al-Qasim al-Zajjaji (d. 337 AH), investigation: Dr. Mazen al-Mubarak - Dar al-Nafayes - Beirut, 5th edition, 1406 AH - 1986 AD

- Morphological research in modern Arabic linguistic studies without review: Nisreen Abdullah Shanouf Al-Alwani, Supervision: Prof. Dr. Hashem Taha Shalash

-Definitions: Ali bin Muhammad bin Ali Al-Jurjani (d. 816 AH), Investigation: Ibrahim Al-Abyari - Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, 1st edition, 1405 AH

-Grammatical reasoning by Al-Mubarrad (d. 285 AH) in his book (Al-Muqtabas), Ali Abbas Fadel, Supervision: Asst. Prof. Dr. Asaad Muhammad Ali Al-Najjar - 1427 AH - 2006 AD.

-Grammatical reasoning in the explanation of Al-Kafiya: Al-Radi Al-Istarabadi (d. 686 AH) Al-Radi's explanation of Al-Kafiya Author: Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi Al-Istarabadi, Najm Al-Din (d. 686 AH), Publication date: 1398 AH. Muhammad Wajih Takriti

-Grammatical thought among the Arabs, its origins and methods: Dr. Ali Mazhar Al-Yasiri, first edition, Arab House for Publications, Beirut - Lebanon, 2003.

-The notebook in the arts of grammar and morphology: Abu Al-Fida Imad Al-Din Ismail bin Ali bin Mahmoud bin Muhammad bin Omar bin Shahinshah bin Ayyub, King Al-Muayyad, the ruler of Hama (d. 732 AH), study and investigation: Dr. Riad bin Hassan Al-Khawam: Modern Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon - 2000.

Al-Muhkam and Al-Muhit Al-A'zam: Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyida Al-Mursi (d. 458 AH), investigation: Abdul Hamid Handawi Refinement of the language: Abu Mansour Muhammad bin Ahmad Al-Azhari (d. 370 AH), investigation: Muhammad Awad Maraab - Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, Damascus, 1st edition, 2001: Vol. 1.

-The detailed dictionary of Arabic grammar: Dr. Aziza Fawwal Babisti, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, 1st edition, Publication date: 1413 AH. D

-Al-Mufassal fi Sana'at Al-I'rab: Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari Jar Allah, edited by: Dr. Ali Bou Melhem - Al-Hilal Library - Beirut, 1st edition, 1993.

-Al-Muqtabas: Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul Khaliq Udaymah, Alam Al-Kotob - Beirut.

-Arabic Grammar (The Grammatical Cause, Its Origin and Development): Dr. Mazen Al-Mubarak - Al-Hadithiyah Library - 1st edition - 1385 AH - 1965 AD.

-Al-Wafi bil-Wafiyat, Salah Al-Din Al-Safadi, edited by: Ahmad Al-Arnaout and Turki Mustafa, Dar Ihya Al-Turath - Beirut.

- Tahdhib al-Lugha: Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad al-Azhari (d. 370 AH), edited by: Muhammad Awad Maraab - Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut, Damascus, 1st ed., 2001 AD .

-Tawjih al-Lamaa, author: Ahmad ibn al-Husayn ibn al-Khabbaz, study and investigation: Prof. Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, Professor of Linguistics at the Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University - Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Arab Republic of Egypt, Edition: Second, 1428 AH - 2007 AD.

-The fruits of industry in the science of Arabic by Abu Abdullah Al-Hassan bin Musa bin Hibat Allah Al-Dinawari, nicknamed Al-Jalis, died: 490 AH, edited by Muhammad bin Khalid Al-Fadhel, Dar Al-Thaqafa and Publishing, Imam Ibn Saud Islamic University, 1990 .

-The Message of Borders: Ali bin Issa bin Ali bin Abdullah, Abu Al-Hassan Al-Rumani Al-Mu'tazili (died: 384 AH), edited by: Ibrahim Al-Samarrai - Dar Al-Fikr - Amman .

-Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah: Abu Abdullah, Ahmad bin Omar bin Musaed Al-Hazimi .

-Explanation of the Introduction to Al-Muhsaba: Tahir bin Ahmad bin Babshad (died 469 AH), edited by: Khalid Abdul Karim, first edition, Al-Asriya Press, Kuwait, 1976 AD .

Reasons for Grammar: Abu Al-Hassan Muhammad bin Abdullah Al-Warraq (died 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Darwish .

- Lisan al-Arab: Muhammad bin Makram bin Manzur al-Ifriqi al-Misri (d. 711 AH) - Dar Sadir - Beirut, 1st ed .

-Kufa School and its approach to studying language and grammar: Dr. Mahdi al-Makhzoumi, Al-Maarif Press, Baghdad 1955 AD .

-Meanings of Grammar: Dr. Fadhel Saleh al-Samarrai - Dar al-Fikr for Printing - Amman, 2nd ed., 1423 AH - 2003 AD.

The grammatical lesson in the book Sharh Lamiyat Al-Arab, by Abdullah bin Al-Hussein Al-Akbari (d. 538-616 AH), Dr. Ali Akram Qasim, Tikrit University Journal, College of Education for Human Sciences, Volume 30- Issue 8- Part One for the year 2023.

-Emphasis in Surat Al-Hashr and its effect on directing the meaning, Dr. Adel Saleh Alawi, Tikrit University Journal, College of Education for Human Sciences, Volume 31- Issue 1- Year 202